

كل بعد دروس ما انكر عليهم السهام في اصل الميراث فكذا كما لا يوجد هنا بين الباقي
من مخزنج فرض من الابد عليه بينا زوس من الابد عليه موافقة فانه كل عد
روسم في مخزنج من الابد عليه كزوج وتحتسب فيه فاعطى فرض من الابد عليه
من افل بخارج وهو الربعة ربعها سهم في ثلثه لا يستقيم على حسن نية
ولا موافقة بينهما فافرض كل عدد زوج وهو خمسة في مخزنج فرض من الابد
وهو اربعة ثلثه عشر ومنها فتح وانما حجة انه في الزوج سهم نفسه
في المصروف ثلثه خمسة وهي له والباقي ثلثه من ثلثها في المصروف ثلثه خمسة
عشر فاعطى كل بنت ثلثه وهذا كله في الثلث وهو ان يكون مع الاول
وهو اجنس الواحد من برد عليه من الابد عليه بقى ما لنا القوم الربعة وهو ان
يكون مع الثاني وهو الاجناس المختلفة من برد عليه من الابد عليه فالحكم في
ذلك ان تقسم ما بقى من مخزنج فرض من الابد عليه على ثلثه من برد عليه لا ما باقى
من مخزنج فرض من الابد عليه حقيقة ولكن بقدر سهمه في ثلثه على ثلثه فما
اصاب سهمه فهو الذي له سهم وما اصاب سهمه فهو الذي له سهم فان استقام
بها وقد علم ذلك في القواعد المتقدمة وهذه الاستقامة في صورة واحدة وهي
ان يكون في الميراث سهم واحد وسدس ولا يتناول بذكر اذ لا حد في سهمه وان لم يرثه
وهي سهمه الاربعون وهي قوله او حصة السهام اي وان لم يرثه ذلك فافرضها
جمله السهام اي حصة مسلم من برد عليه في مخزنج فرض من الابد عليه لان مسلم من
برد عليه بمنزلة زوج في الباقي كما يقع على الزوج في سهمه والباقي اذا
لم يقع على زوج تقرب الزوج في مخزنج فرض من الابد عليه فلذا اذا لم يرثه
على سهمته تقرب ميراثه في مخزنج فرض من الابد عليه فله ان يترجم سهمه
ميراثه في مخزنج فرض من الابد عليه في فرض من الابد عليه في قوله واخبرني
ما يخص زوجا ان تزدان نفسها فانه اي المخرج وسهم من عد الزوج اي من
برد عليه في عدد ما بقى من الفرضين كسليم زوج وتحتسب بنت المتقدم بيناتها
والله اعلم قال رحمه الله وجعل احد العيى واحدا من اخوة ان ناله حظا زائدا
عن ثلث الميراث بالمقاسمة او اخذ الثلث بلا مراحمه وان يكن ثم ذو ووراثته
ياخذ اعلى المال من ثلثة الدس او ما جاء التمام او ثلث ما اقيمت ذوى السهام
اقول هذا بابا به سواء احد في ذلكا تخلف في اثار سيد الوالد الذي يتخير
وجعل ان حبل ابو يوسف وعده رحمة الله من الجور العيى وهو الذي يدخل
في نسبة الميراث انى واحدا من الاخوة ان ناله حصته الجمل حظا زائدا

عن ثلث الميراث بالمقاسمة مع الاخوة او اخذ الثلث بلا مراحمه وان لم
ينل حظا زائدا بد له فانه اخذ الثلث من غير ان يراحمه فيه احد من الاخوة
وعلم من ذلك ان الامام الاعظم جعله في الاب عند عدم الاب فيكون عند اي
حقيقة من الله عند منقود المالان حارسا لجميع الاخوة فلا يرث الاخوة قطعا
مع وجود احد العيى السهام وهو الرجم الذي قطع له الجرم وهو قول ابي
بكر الصديق رضي الله عنه وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله
ابن عمر واي عمر وحذيفة بن اليمان واي محمد بن جندب واي بن حنبل
واي بن كعب واي بن سيرين الاخيرين وعلم ان بن الحسن واي البرد او عمار
رضي الله عنهم وبه قال شرح وعطاء وعبد الله بن مسعود وخزنف بن الربيع وعمر
ابن عبد العزيز وقادة وابن سيرين وابن سيرين وابن سيرين وابن سيرين
وبن سيرين واختلف فيه جماعة من العيى بمنزلة غير عمار بن عبد الله عني وانما اخذ
ابن حنبله يقول اي بقر لانه لم يختلف فيه الروايات عنه وغيره اختلفت فيه
حتى ان الامام الثماني شرحه الله قال ولا تخلف في العيى استمع بعض العيى
عن القسوي في الجرد وكرهوا النكاح فيه والصلح في ميراثه صلح على
ما اصل من قوله بان قال رحمه الله وان يكن ثم ذو ووراثته اي وان كان
في المسلم جماعة من الورثة ياخذ احد اعلى الورثات من كل واحد
القسم الاول ان ياخذ سهمه جميع المال ان كان ذلك غير الله من المقاسمة
وجده بنت واخوه بنت النصف والجمرة الدس اصل المسلم من سهمه
بقى سهمان فحقنا ان فاسنا صار له ثلث السهم وهو ثلث سهمه والباقي
خير له اعطناه سجا بقا اخر لا يستقيم على الاغوي وقرب الاثنى في اصل
المسلم وهو خمسة فيكون اثنى عشر ومنه كذا في القس ان في المقاسمة تزوج وجد
واخ لابو بن الزوجه النصف والباقي بين احد والاخر ايضا فيكون اصل
المسلم من اثنى عشر والمقاسمة خير له لان بالمقاسمة صار له نصف الباقي وهو
ربع المال ولو اعطس ذلك ما بقى كما له ربع المال ويقبى المسلم ان
يضرب الاثنى في اصل المسلم وهو اثنى عشر ايضا اربعة في ثلثه يصير لان
السهم الواحد لا يقبى على الجرد والاخر القسم الثالث ان ياخذ الثلث الباقي بعد
ذو القربى وذلك الجرد وجدة وابنت واخوه البقرة الدس فاصل المسلم
سبعة ستة فلو فاسنا له ثلثه ثلثه خمسة وهو سهمه وثلثه ثلثه ثلثه
واي اعطسنا ثلثه ما بقى صار له سهمه وثلثه سهمه وان اعطسنا سدس

باب ميراث
احمد